

رواية له: أ فأنقضه للحیضة والجناية؟ فقال: لا! ^(١).

١٤٨- عن: عائشة رضی الله عنها أن أسماء سألت النبی ﷺ عن غسل المحيض فقال: «تأخذ إحداكن ماءها وسدرتها فتطهر، فتحسن الطهور، ثم تصب على رأسها فتدلكه دلکا شديدا، حتى تبلغ شئون رأسها، ثم تصب عليه الماء، ثم تأخذ فرصة ممسكة فتطهر بها». فقالت أسماء: وكيف أظهر بها؟ فقال: «سبحان الله! تطهرين بها». فقالت عائشة كأنها تخفى ذلك: تتبعين أثر الدم. وسألته عن غسل الجناية، فقال: «تأخذ ماء فتطهر فتحسن

الغسل، بل يكفي لها أن يتل أشعارها وتصب الماء على أصول الشعر ^(٢) وتفصيله أن حديث أم سلمة رضی الله عنها يدل على أنها تكفيها أن تحشى على رأسها من ماء ولا تنقضها، وأن النقض غير واجب عليها، فإن ابن ماجة قد روى بإسناد صحيح - كما قال الشيخ ابن تيمية في المنتقى (١: ٢٤٠ نيل الأوطار) - عن عائشة رضی الله عنها أن النبی ﷺ قال لها- وكانت حائضا - «أنقضى شعرك واغتسلى» اهـ. وحمله الشيخ على الاستحباب وعندي أن الأمر بالنقض والامتشاط كان لرفض إحرام العمرة والتحلل منه قلت: وقيد الثلاث ليس على الإيجاب بل المقصود منه ظاهراً بل الشعر وإن حصل بمرة أو مرتين وهذا الحديث ساكت عن اشتراط وصول الماء إلى أصول الشعر، لكن حديث عائشة رضی الله عنها يدل عليه، وكذا أثر جابر رضی الله عنه.

وأما تعليل حديث عائشة رضی الله عنها بأن في إسناده إبراهيم بن مهاجر، وهو صدوق لين الحفظ كما في التقريب (ص ١١)، فلا يصح فإنه مختلف فيه، وليس

(١) مسلم، باب حكم ضفائر المغتسلة (١: ٤٩ و ٥٠).

(٢) واعلم أنه اختلف الأئمة في المسألة على أربعة أقوال، الأول: لا يجب النقض في غسل الحيض والجناية كليهما إذا وصل الماء إلى جميع شعرها ظاهره وباطنه، وهذا مذهب الجمهور، والثاني: أنها تنقضه بكل حال وهو قول إبراهيم النخعي، والثالث: وجوب النقض في الحيض دون الجناية وهو قول الحسن وطاوس وأحمد بن حنبل والرابع: لا يجب النقض على النساء وإن لم يصل الماء إلى داخل بعض شعرها المضفور، ويجب على الرجال إذا لم يصل الماء إلى جميع شعره ظاهره وباطنه من غير نقض، وهو مذهب بعض أهل الظاهر (راجع عون المعبود ١: ١٠٥ و ١٠٦).